المشكلة المائية في إسرائيل وأثرها في العلاقات المصرية - الأثيوبية (١٩٥٢-١٩٨١)"دراسة تأريخية"

م.د. لمياء صفاء حسن
المديرية العامة لتربية بغداد/ الكرخ الثانية
Laymaasfaa@gmail.com

الملخص

احتلت القارة الأفريقية بنحو خاص في حقل السياسة الخارجية للحركة الصهيونية العالمية في المرحلة التي سبقت قيام إسرائيل عام ١٩٤٨. إلا إن تلك الأهمية لم تتبلور بشكلها الواضح؛ إلا بعد أخفاق إسرائيل في الاستحواذ على مركز بين الدول الأفرو–آسيوية أثناء عقد مؤتمر باندونغ عام ١٩٥٥، وشعورها في العزلة الدولية، إذ ساعدت جملة من العوامل على تقاربها مع دول القارة الأفريقية وكسب تأييدها في المحافل الدولية. من هنا بدأت (إسرائيل) في مدّ نفوذها، إلى مختلف المؤسسات والقطاعات والأروقة الأفريقية الرسمية وغير الرسمية، حتى استطاعت بعد مدة قصيرة من التغلغل إلى معظم دول القارة وعلى مستوى واسع من العلاقات الإقتصادية و السياسية والعسكرية والثقافية.

الكلمات المفتاحية: مصر ، اثيوبيا، اسرائيل.

(Abstract)

The African continent occupied special importance in the field of foreign policy of the world Zionist movement in the period before the establishment of Israel in 1948, but, that importance did not take its shape clearly ; only after Israel failed to acquire a position among the Afro-Asian countries during the Bandung Conference in 1955, and its feeling of international isolation, so a number of factors helped its rapprochement with the countries of the African continent and gained their support in international forums.

From this point, (Israel) began extending its influence to the various African institutions, sectors, and formal and informal areas,

Even after a short period of time, could penetrate to the most of countries of the continent and at a wide level of economic, political, military and cultural relations.

Key words: Egypt, Ethiopia, Israel.

المقدمة:

اهمية البحث:

يعد الأمن المائي احدى الركائز الأساس للأمن القومي لأي دولة، اذ غدتْ قضايا المياه منه اولى اولويات الدول، ومن هنا اقتضيت الدراسة الى طرح مجموعة من الاسئلة لتحقيق هدف البحث منها: المحاولات الاسرائيلية للتغلغل في شؤون المياه النيل والتي تعد من ضمن مخططاتها للحصول على مياه النيل؟ اتباع اسرائيل سياسة قائمة على بناء وتحالفات مع دول حوض النيل لا سيما ايثوبيا التي تقف في مقدمة اهتماماتها الاستراتيجية؟ ما هي السياسة التي اعتمدتها اسرائيل لتحقيق اهدافها؟ وما هي تلك العلاقة بين اسرائيل واثيوبيا وهل نجحت في اقلاق مصر والاضرار بمصالحها؟ لذا نحاول الاجابة على تلك الاسئلة.

اشكالية البحث:

تتصدى اشكالية البحث الى دراسة قضية مهمة وهي الامن المائي في منطقة دول حوض النيل والتي لها دور في صياغة العلاقة بين دول المنبع والمصب، اذا ما هي طبيعة العلاقات المصرية –الاثيوبية، وما هي العوامل المؤثرة عليها، وما هو دور العامل الخارجي في التاثير في العلاقة بين الدولتين.

حدود البحث وخطته:

حددت مدة بحثنا الموسوم بـ (المشكلة المائية في اسرائيل واثرها في العلاقات المصرية – الاثيوبية ١٩٥٢–١٩٨١) اي منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ في مصر الى نهاية حكم الرئيس انور السادات. قُسم البحث الى ثلاثة محاور رئيسة تناول المحور الأول الجذور التاريخية للأطماع الصهيونية في مياه النيل، اما المحور الثاني فقد تطرق الى العلاقات الاسرئيلية – الاثيوبية واثرها في مصر ١٩٥٢–١٩٧٠، في حين درس المحور الثالث المشروعات الاسرائيلية واثرها في العلاقات المصرية – الاثيوبية ١٩٧٠–١٩٨١.

منهجية البحث ومصادره:

استوجبت فرضية الدراسة الاعتماد على المنهج التاريخي الوصفي التحليلي، وذلك عبر تقصي الحقائق والاحداث واعادة تركيبها عن طريق استقراء وتحليل معطيات البحث، اعتمد البحث على مصادر كثيرة، ومتنوعة في مقدمتها الكتب العربية والاجنبية، فضلا عن البحوث والمجلات والرسائل والاطاريح الجامعية، والتي يمكن الاطلاع عليها من قائمة المصادر.

أولاً: الجذور التأريخية للأطماع الصهيونية في مياه نهر النيل:

تركزتْ المطامع الإسرائيلية في نهر النيل إلى نص التوراة القائل " **فقطع مع إبراهيم ميثاقاً بأن يُعطى لنسله هذهِ الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات**"[١]. لذا، سعت (إسرائيل) منذ تأسيسها إلى إقامة شبكة من العلاقات الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية مع

دول حوض النيل، بحكم تمتعها بموقع إستراتيجي متميز، وقي مقدمتها أثيوبيا التي تُعد أكثر دول المنطقة استقراراً من غيرها، ولاسيما أنها ترتبط بعلاقات متينة معها، فضلاً عن تدفق(٨٤%) من مياه النيل. وعليه، عمدتْ(إسرائيل) إلى تأليب أثيوبيا ضد دول مصب نهر النيل مصر، وبإمكان استخدامها كورقة ضغط مائية ضد مصر، لتحقيق غاياتها ومصالحها.

أحتلتْ المياه موقعاً مهماً في الفكر الإستراتيجي الصهيوني منذ بدء التفكير بإنشاء دولة (إسرائيل)، إذ استند ذلك الفكر إلى إدعاءات دينية وتأريخية ناتجة عن اعتقادهم إن الحدود المثالية لدولتهم تبدأ من النيل إلى الفرات، وبهذا الصدد صرح تيودور هرتزل (Theodor Herzl) [٢] ، في المؤتمر الصهيوني الأول المنعقد في مدينة بازل بسويسرا في التاسع والعشرين من آب ١٨٩٧ إذ قال:" **إننا وضعنا في هذا المؤتمر أُسس الدولة اليهودية بحدودها الشمالية التي تمتد إلى نهر الليطاني**" [٣].

في ضوء ذلك قدّم هرتزل عام ١٩٠٣، اقتراح إلى الحكومة البريطانية التي كانتْ تسيطر على مصر آنذاك، بنقل مياه النيل إلى سيناء، إذ بذل الأخير نشاطاً كبيراً لتحقيق المشروع الهادف إلى توطين اليهود في سيناء بقصد الوثوب على فلسطين، وقد أُحيط المشروع بسرية كاملة من المنظمة الصهيونية، والحكومة البريطانية والمعتمد البريطاني آنذاك في مصر اللورد (كرومر Gromer ١٨٤١-١٩١٧)، إذ نجح هرتزل في مساعيه بقبول المشروع مبدئياً في لندن، فأرسل في الحادي عشر من شباط ١٩٠٣ بعثة فنية لإجراء الدراسات حول إمكانية سحب جزء من مياه النيل إلى سيناء[٤].

ووضعتْ اللجنة تقريرها النهائي في الثاني والعشرين من آذار ١٩٠٣، والذي جاء فيه إن بالإمكان توصيل مياه النيل عن طريق القنوات التي تمر تحت قناة السويس إلى سيناء، وأكدتْ اللجنة عن وجود مصدرين للمياه في سيناء أولهما: المياه الجوفية والتي يمكن استغلالها في الأجزاء الشرقية من المنطقة، وثانيهما: مياه النيل التي يمكن جريها من ترعة الإسماعيلية عن طريق أنابيب تمر من تحت قناة السويس إلى الأجزاء الشمالية من المنطقة المحددة ؛ إلا إن المشروع الإسرائيلي رفض لدواعي اقتصادية وسياسية، منها أن المشروع الإسرائيلي مثل تهديداً للخطة البريطانية الهادفة إلى ربط الزراعة المصرية بالصناعة البريطانية، أي القطن المصري بالنسيج البريطاني، وكانتْ تلك إحدى الأسباب الرئيسة لعرقلة المشروع الإسرائيلي[٥].

أما الدواعي السياسية فتعود بمجملها إلى الظروف الدولية التي فرضتْ عليها ممارسة سياسة الوفاق الودي بين بريطانيا وفرنسا تأهباً لمواجهة الخطر الألماني الذي أصبحتْ قدراته البحرية والعسكرية تثير القلق والخوف لديهم[٦].

لم يكن ذلك المشروع الوحيد للهيمنة على مياه نهر النيل، فقد سعتْ (إسرائيل) إلى تحقيق أطماعها بشكل مباشر أو غير مباشر، والاستحواذ على الموارد المائية التي رأتها جزء

مهم من الأمن القومي ، ولاسّيما عقب إنشاء دولتهم في الخامس عشر من آذار ١٩٤٨، وعملوا على إرساء مشروع(إسرائيل) الكبرى، فتطلب ذلك الحصول على كميات إضافية من المياه[٧].

تنطلق الرغبة الاسرائيلية للحصول على كميات إضافية من المياه من إنها تعاني من شحة الموارد المائية، إذ إن جزءاً كبيراً من تلك الموارد يأتي من الآبار الجوفية، وتستخدم حوالي(٦٠%) منها في الزراعة، ومن ثم سيؤدي الاستخدام الكثيف لتلك الآبار إلى زيادة كبيرة في نسبة ملوحة الأرض الزراعية، ولاسّيما تلك القريبة من شواطئ البحر المتوسط والبحر الميت، كما تسعى(إسرائيل) لتحقيق أهداف استيطانية في النقب جنوباً، ولكي تمد مشروعاتها الزراعية إلى تلك المناطق البعيدة، عليها أن تنفق مبالغ طائلة لتوفير المياه اللازمة لها[٨]، فضلاً عن رغبتها في استقدام يهود العالم، وإقامة المستوطنات لهم في فلسطين[٩]، بيد إن مجموع ما تحصل عليه من أنهار الأردن واليرموك والحصباني ومن مياه طبرية لا يكفيها لسد احتياجاتها وتغطية مشروعاتها، مما يجعلها دائمة البحث عن مصادر مياه جديدة، لذا افتتحتْ الخيارات أمام مفكريها الذين لم يتركوا فكرة ألا ودرسوها، ولكن تبقى خيارات الاحتلال أو السيطرة على نهر النيل، الذي يعدّ أكثر قرباً والأكثر تدفقاً والأقل تكلفة من غيرها [١٠].

ثانياً: العلاقات الإسرائيلية – الأثيوبية وأثرها في مصر ١٩٥٢-١٩٧٠:

حرصتْ (إسرائيل) على إيجاد موطئ قدم لها في أفريقيا كهدف إستراتيجي ثابت، فقد تظافرتْ عوامل دفعتها نحو القارة الإفريقية، ولاسيما بعد(مؤتمر باندونغ Bandung Conference ١٨-٢٤ نيسان – ١٩٥٥)، بفعل رفض عدد من الدول تواجدها فيه، فضلاً عن صدور قرارات تدين(إسرائيل)، وتؤيد حق الشعب الفلسطيني في استعادة أرضه المغتصبة[١١]. لذا سعت في إيجاد موطأ قدم في أثيوبيا وتحقيق هدفها في الوصول إلى منابع النيل والتحكم فيه عبر حليفتها أثيوبيا[١٢].

نتيجة ذلك قدّمتْ(إسرائيل) دعمها للإمبراطورالاثيوبي (هيلاسيلاسي Haileseelassie)[١٣]، في السيطرة على أرتيريا والصومال، ولاسيما بعد تسنم الرئيس جمال عبد الناصر[١٤]، الحُكم في الخامس والعشرين من حزيران ١٩٥٦، والذي لقب بـ(مفجر الثورة الإفريقية)، وقد عدّ عبد الناصر قارة إفريقيا بمثابة المجال الحيوي الذي يمكن لمصر أن تتحرك في إطاره، والذي يترك أثره في الأمن القومي المصري[١٥].

كان نقطة الإنطلاق لهذا التعاون هو استغلال(إسرائيل) وضع أثيوبيا الاقتصادي وحاجتها إلى المساعدات الفنية والمالية، فضلاً عن حاجتها لتطوير مشروعات المياه، نظراً لنقص الخبرات وضعف الكوادر المدربة في مجال المياه[١٦]، إذ أوزعتْ الحكومة الاسرائيلية إلى تقديم الدعم المادي والمشورة الفنية والخبراء لأثيوبيا، وفي ضوء ممارسة نشاطها الخارجي، أقامتْ شركة(تاحال Tahal)[١٧]، في السابع عشر من تموز ١٩٥٩، بإرسال مندوب عنها إلى أثيوبيا

يدعى(هور فيتز Horovitz) بهدف إنشاء فرع للشركة في العاصمة الاثيوبية بأديس أبابا، فقامتْ مهام الفرع الأثيوبي بإعداد المشروعات في مجال الري والصرف وتنقية المياه وإمدادها للتخلص من المياه الملوثة والقيام بالأعمال الهيدروكهربائية Hydro-electric[١٨].

أولتْ(إسرائيل) اهتماماً بالغاً بتعزيز وتطوير علاقاتها بأثيوبيا المواجهة ضد مصر، فقد انصبتْ جهودها في إثارة الخلاف بين الدولتين المصرية والأثيوبية[١٩]، إذ بدأتْ شركة تاحال بإرسال خبراء المياه الإسرائيليين لزيارة منطقة النيل الأزرق، من جانبه كان هيلاسيلاسي سعيداً بتلك الزيارة، ولاسيما أنه كان متأكداً بأن المصريين يرقبون أعمال الخبراء، فكان يرسل بذلك رسالة تحدٍ صريحة لمصر، ولاسيما إن الإسرائيليين يبذلون جهوداً مضنية بهدف تحقيق تهديد نيلي – أثيوبي للرئيس عبد الناصر[٢٠].

عقب ذلك، اتجهت (إسرائيل) إلى إثارة مخاوف أثيوبيا من محاولات مصر في التحكم في مياه النيل، مستغلة قرارها الخاص ببناء السد العالي[٢١]، لذا، أرسل (دافيد بن غوريون David Ben Gurion)[٢٢]، رسالة إلى هيلاسيلاسي ذكر فيها إن مساعدة الاتحاد السوفيتي لمصر في بناء السد العالي يشكل خطراً على الدولة الإفريقية القريبة من مصر، مبيناً إن مصر تتجاهل أثيوبيا ولا تقيم وزناً لاعتراضاتها، واستطرد قائلاً " **إنه من الضروري بإمكان حشد كل الجهود والموارد الممكنة من أجل إيقاف توسع مصر** " [٢٣]. وبذلك شجعتْ الأثيوبيين على معارضة مشروع السد العالي الذي كان يثير بناؤه مخاوف إسرائيل من نهضة مصر.

كما قامتْ إسرائيل بطريقة غير مباشرة بالاستمرار في تحريض أثيوبيا على إثارة موضوع الحصص المتساوية والمشاركة العادلة في مياه النيل، إنطلاقاً من إدراكها إن أثيوبيا تتحين الفرص لتذكير مصر بعدم موافقتها على الاتفاقيات المتعلقة بذلك الشأن، وانتقاد مصر والسودان بسبب اقتسامهما مياهه طبقاً للاتفاقية ١٩٥٩– المقدرة عند أسوان بأربعة وثمانين ملياراً متر مكعب ونصف[٢٤].

ردتْ الحكومة المصرية على السياسة الأثيوبية المتعاونة مع (إسرائيل)، وذلك عن طريق تقديم الدعم لحركة تحرير أرتيريا وتشجيع فكرة الصومال الكبير، وحرضتْ مسلمي أثيوبيا بالثورة ضد هيلاسيلاسي، وذلك لضعف قوته ومنعه من استخدام مياه النيل والإضرار بها[٢٥].

استمرتْ السياسة الإسرائيلية في الضغط على مصر عن طريق التعاون والتنسيق مع أثيوبيا، بشأن استغلال مياه النيل، إذ ركزتْ جهدها في إقامة مشاريع زراعية تعتمد على سحب المياه من بحيرة تانا، وبما إن ثمة ترابطاً وثيقاً بين المشروعات الزراعية وتوافر المياه اللازمة لها، لذا سعتْ (إسرائيل) إلى استغلال ذلك الترابط عبر شركة (فيريد Vered) الإسرائيلية ، إلا إن تلك الشركة توقفتْ بعد أحداث محاولة الانقلاب ضد هيلاسيلاسي في كانون الأول ١٩٦٠[٢٦]، لكن بعد هدوء الأوضاع عادتْ مرة أُخرى لمزاولة نشاطها بدأ من نيسان ١٩٦١،

وقد اتفقتْ على إقامة المشروع ببناء خزان على بحيرة تانا ودرستْ إسرائيل مع المسؤولين في أثيوبيا عن تمويل ذلك المشروع، وبالرغم إنه ليس هناك دلائل على تنفيذه غير إنه يظهر محاولات إسرائيل وأثيوبيا معاً لتهديد مصر في حصتها من المياه[٢٧].

استمرتْ(إسرائيل) في مساعيها للحصول على مياه نهر النيل، إذ بدأتْ بتقديم المشورة إلى أثيوبيا، منها: إنها دولة ذات كثافة سكانية عالية، ذات موارد مائية، وبهذه المقومات تستطيع أن تكون مؤهلة إلى مرحلة النمو الاقتصادية السريع إذا ما طبقتْ خطط التنمية فإنها تحتاج في هذه الحالة إلى كل قطرة من مياه نهر النيل. ونظراً لعدم قدرة(إسرائيل) على دراسة المشاريع الخاصة بالأنهار العملاقة أحيلتْ الموضوع إلى مراكز الأبحاث الغربية والأميركية والتي غالباً ما تقوم بالنيابة عنها في مثل هذا الدور[٢٨].

تزامن ذلك مع زيارة مجموعة من قادة(إسرائيل)، ضمتْ (دافيد بن غوريون) وزير الدفاع و(شمعون بيريز) نائب وزير الدفاع الإسرائيلي (وإسحاق رابين) نائب رئيس هيأة أركان الجيش، في آذار ١٩٦٣، بزيارة أثيوبيا سراً واجتمعوا مع هيلاسيلاسي، وقاموا بتفقد منابع النيل الذين وصفوها بأنه المكان الذي تبدأ منه حياة مصر[٢٩].

ونتيجة الدعم الإسرائيلي وافقتْ الحكومة الأميركية على الطلب الأثيوبي في إمكانية التعاون للقيام بدراسة شاملة لحوض النيل، استمرتْ تلك الدراسة لمدة خمس سنوات (١٩٥٩-١٩٦٤)، كان ذلك أبان بناء السد العالي في مصر(١٩٦٠-١٩٧٠)، وجاءت نتائج الدراسة الأمريكية بخطة تهدف إلى استصلاح(٤٠٠)ألف هكتار من الأراضي الواقعة على الحدود السودانية-الأثيوبية[٣٠]، عن طريق بناء أربعة سدود كبيرة وهي(ودكار أدوبي)، (مابيل)، (منداية)، وسد الحدود السودانية- الأثيوبية، فضلاً عن إنتاج كمية ضخمة من الكهرباء أي بطاقة تبلغ حوالي(٢٥) مليار كيلو واط، أي ثلاثة أضعاف ما كان متوقعاً أن ينتجه السد العالي بعد اكتمال إنشائه[٣١]، وإذا تحققتْ تلك المشروعات سيؤدي ذلك إلى حرمان مصر خمسة مليارات من المياه سنوياً، والتي تستخدم كأداة للضغط السياسي على مصر لإعاقة إكمال السد العالي ومنع عمليات التنمية في مصر، ولكن تلك المشروعات لم تنفذ بسبب تكلفتها المالية العالية[٣٢].

وبفعل التكاليف الباهضة وعدم حاجة أثيوبيا لمثل تلك المشروعات اقترح المكتب الأميركي أن تقوم أثيوبيا بالتركيز، في السنوات القادمة عل بناء السدود الصغيرة مثل سد(فنشا)، (دايوس)، (ديدسا الأدنى)، وغيرها[٣٣].

مارستْ(إسرائيل) دوراً كبيراً في التأثير على العلاقات السياسة المصرية-الأثيوبية، بشأن مياه النيل إذ أخذ صانع القرار المصري في حسبانه بصفة شبه دائمة التحرك الإسرائيلي عند مُناقشته لمشروعات المياه في أثيوبيا، ولاسيما إن ثمة فرضية مصرية تقول " **إن سعي إسرائيل**

ورغبتها في الحصول على نصيب في مياه النيل مع رفض مصر المتكرر لها، سيقودها إلى الضغط عل أثيوبيا عن طريق التخطيط في بناء السدود على النيل الأزرق"[٣٤].

ثالثاً:المشروعات الإسرائيلية وأثرها في العلاقات المصرية-الأثيوبية ١٩٧٠-١٩٨١:

استقبلتْ أثيوبيا وفاة الرئيس جمال عبد الناصر في الثامن والعشرين من أيلول ١٩٧٠، بالإرتياح إذ تلاشتْ مخاوف هيلاسيلاسي من سياسة عبد الناصر، وزاد التقارب الإسرائيلي-الأثيوبي، ولكن اهتمام مصر بصراعها مع(إسرائيل)، عمد الرئيس أنور السادات[٣٥]، بعد تسلمه رئاسة مصر في السابع عشر من تشرين الأول ١٩٧٠، في التركيز على الحد من النشاط الإسرائيلي في أثيوبيا[٣٦].

شهدتْ العلاقات المصرية-الأثيوبية إنفراجاً نسبياً عند تسلم السادات الحكم، نتيجة المعطيات السياسية والإيديولوجية في تلك المدة، إذ رأى ضرورة إيجاد نوع من الوفاق السياسي والأيديولوجي مع أثيوبيا ، بيد إن ذلك التقارب لم يدم طويلاً، إذ بدأتْ إسرائيل بمساعدة أثيوبيا في وضع هندسة بناء السدود عن طريق خبرائها الموجودين في أثيوبيا، إذا صرحت الحكومة الإثيوبية، في آذار ١٩٧٣ " **إننا ندرس عدة مشروعات لإنشاء ما بين عشرة إلى أثنا عشر خزاناً على النيل الأزرق وروافده**" . وأدعت إن تلك الخزانات ستفيد مصر والسودان مثلما تفيد أثيوبيا، لأنها تساعد على ضبط النيل وتنظيم فيضانه، ليعطي إيراداً منتظماً على مدار السنة ويقلل من نسبة التخزين في بحيرة ناصر خلف السد العالي، ومن ثم يقلل من فواقد التبخير المرتفعة في تلك البحيرة، والتي تصل إلى عشرة مليارات كمتر مكعب في السنة[٣٧].

أثارتْ تلك التصريحات مخاوف الحكومة المصرية، مما دفع بالرئيس السادات إلى مناقشة ذلك الموضوع مع هيلاسيلاسي في أثناء لقائه به على هامش اجتماع القمة الإفريقية العاشر المنعقد في السابع عشر من آيار ١٩٧٣، وقد توصلت المباحثات بينهما إلى اتفاق ودي تضمن عدم تنفيذ أي مشروع أثيوبي على المنابع النيلية إلى أن يتم الاتفاق عليها مع دول حوض النيل في ضوء الحقوق المكتسبة والمعترف بها لكل من مصر والسودان[٣٨].

في حين شهدتْ إسرائيل في تلك المدة أزمة مائية، حتى إن البعض قدر عجز كمية المياه نحو مليار متر مكعب لعام ١٩٧٣، وتصور خبراء المياه في إسرائيل إن العجز يتصاعد في المدى القريب، ويمكن الحل في الحصول على جزء من مياه النيل وذلك عندما تغير الأوضاع الجيوبوليتكية، بمعنى إن(إسرائيل) كانتْ تخطط على عدم الاقتصار على سيناء، وإنما العبور إلى الضفة الغربية لقناة السويس، عن طريق ثغرة الدفرسوار والتوسع في احتلال المزيد من الأراضي المصرية وصولاً إلى منطقة الوادي، لتنفيذ مشروع حفر القنوات أسفل قناة السويس، وذلك لنقل مياه النيل إلى سيناء ومنها إلى(إسرائيل)، لكن انتصار مصر في حرب تشرين الثاني ١٩٧٣، حال دون تحقيق ذلك[٣٩].

من جانبه، طرح (إليشع كالي Elish Kally)، الخبير الإسرائيلي في شؤون المياه ومدير التخطيط شركة تاحال تخطيطاً لمشروع عام ١٩٧٤، يقضي بنقل مياه النيل إلى النقب، وقد نشر المشروع تحت عنوان (مياه السلام)، ذكر فيه إن مشكلة إسرائيل المائية يمكن أن تحل، وذلك باستخدام نحو (١%) فقط من مياه النيل أي ما يعادل(٨٠٠)مليون متر مكعب من أصل(٨٠) مليار متر مكعب سنوياً، وهو مجموع إيراد النهر، ويقوم المشروع بتوسيع قناة الإسماعيلية الممتدة من القاهرة إلى قناة السويس تتسع لتصريف(٣٠) متر مكعب في الثانية، ومن ثم تنقل مياه المشروع في أنابيب تحت قناة السويس بالقرب من الإسماعيلية ومن هناك في قناة خرسانية إلى الشمال الغربي حتى تقترب من طريق العريش القاهرة وعلى خط موازي لطريق العريش – غزة حتى خان يونس، ثم يتفرع إلى فرعين أحدهما يتجه إلى قطاع غزة، والآخر إلى النقب الغربي باتجاه بئر السبع ويقدر طول القناة من الإسماعيلية حتى خان يونس بحوالي(٢٥٠)كم[٤٠].

كان كالي ينظر للمشروع فوائد عدة لكل من مصر و(إسرائيل)، إن الفائدة التي تقدمها مصر لإسرائيل، وهي أن تبيع كميات من مياه النيل لإسرائيل، لأن ذلك متاجرة بمورد طبيعي مثله مثل الغاز والنفط والفوسفات وغيرها، وعلى(إسرائيل) دفع ثمن المياه المستوردة من مصر بنفس السعر الذي تبيع به مصر القطن، أما الفائدة التي تستفيد منها(إسرائيل) حسب هو إن المشروع سيقلل من تكاليف نقل المياه، كما سيوفر (لإسرائيل) مبالغ طائلة كانتْ تنفقها في عملية استخراج المياه بواسطة التحلية، ومن ثم سينتهي اعتمادها على مياه الضفة الغربية، كما يعتقد كالي إن المياه إذ وصلتْ إلى(إسرائيل)، ستزيد من مساحة أراضيها الزراعية بمقدار مليون وربع مليون فدان تقريباً[٤١].

قُبل ذلك المشروع بالرفض المصري عل الصعيدين الرسمي والشعبي، لكنها عاد بالظهور مرة أُخرى في السابع والعشرين من أيلول ١٩٨٧، في صحيفة(معاريف) الإسرائيلية، بعنوان (حل نموذجي لنقص المياه في إسرائيل)[٤٢].

استمرتْ العلاقات الإسرائيلية–الأثيوبية حتى بعد سقوط النظام الإمبراطوري في الثاني عشر من أيلول ١٩٧٤[٤٣]، إذ غدت السياسة المائية الأثيوبية إزاء مصر أكثر تعنتاً من السابق، وذلك عن طريق التلويح والتهديد بتخفيض مياه النيل الواردة إلى مصر[٤٤].

كان رد (إسرائيل) على رفض الحكومة المصرية لمشروع إليشع الكالي، هو تحريض أثيوبيا وتشجيعها في إنشاء سد على نهر(فنيت) عام ١٩٧٥، الذي يُعد من أهم الروافد المغذية لنهر النيل، مما يؤدي إلى حجز نصف مليون متر مكعب من مياه النيل الأزرق، وفي الوقت نفسه بدأتْ (إسرائيل) في تحريض أثيوبيا حول حصص المياه وتؤكد لها إنها غير عادلة وإنها تقررتْ قبل حصولها على استقلالها السياسي[٤٥].

تغيرتْ سياسة مصر حيال أثيوبيا من النقيض إلى النقيض نظراً للتعارض الأيديولوجي الذي أحدثته الثورة الأثيوبية بين البلدين، والذي زاد الوضع سواءً تولي الرئيس(منغستو هيلامريام Mengistu Haile Mariam)[٤٦]. الذي بدأ ينسحب من النفوذ الأمريكية ويتجه إلى التحالف مع الأتحاد السوفيتي، أي كل منهما كان يتحرك في اتجاه معاكس، لذا بدأ السادات في خصومه غير معلنة مع أثيوبيا، فبعد أن كانتْ مصر قد رفعتْ يدها عن التأييد المباشر لقضية الصومال، وكذلك جبهة التحرير الارتيرية وصراعها مع أثيوبيا، تنفيذاً لقرار شبه جماعي لمؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية لعام ١٩٦٣؛ أعادتْ مصر مرة أُخرى في تأييدها للصومال ومساندتها ضد أثيوبيا، ومساعدة السودان في حربه ضد منظمة أنيانيا[٤٧]، في جنوب السودان، وإمداد جبهة التحرير الأرتيرية بالأسلحة[٤٨].

جسدتْ أثيوبيا تهديداتها برفض زيادة حصة مصر والسودان المائية، واعترضت على فكرة التخزين المستمر في منطقة البحيرات والذي كان يعدّ ضروري جداً لكِلا البلدين في موسم الجفاف[٤٩]. بالمقابل، بدأتْ(إسرائيل) بعرض المساعدات الفنية على أثيوبيا لتنفيذ العديد من المشروعات المائية، فقد وضعتْ خطة شاكلة لاستصلاح(٩)آلاف هكتار من الأراضي الزراعية في حوض نهر النيل وتلك المساحة تحتاج أربعة مليارات متر مكعب من مياه النيل سنوياً[٥٠].

كانتْ(إسرائيل) على أتم الاستعداد لتقديم المساعدة في إنجاز تلك المشاريع للتأثير في كمية المياه الواصلة إلى مصر، ومن جهة أُخرى تتعاون أثيوبيا مع(إسرائيل) لمساعدتها في بناء سلسلة مشروعات على حوض نهر النيل مقابل موافقة أثيوبيا على تهجير اليهود الفلاشا إلى إسرائيل[٥١].

وفي أثناء مباحثات كامب ديفيد، أعادتْ(إسرائيل) طرح مشروع نقل مياه النيل إلى النقب، إذ قدّم خبير المياه الإسرائيلي(شاؤول أولوزورف Soul Arlosoro off) النائب السابق لمدير هيأة المياه الإسرائيلية مشروعاً مفصلاً للرئيس السادات يقضي بنقل مياه النيل إلى(إسرائيل)، وقد طرح المشروع تحت مسمى (مشروع النيل الأبيض الأزرق)، لكنه اشتهر بمشروع (بؤر) والذي هدف إلى نقل المياه من نهر النيل إلى(إسرائيل) عبر شق ست قنوات تحت مياه قناة السويس، لتوصيل مياه النيل لنقطة ضخ رئيسة في سيناء[٥٢]. وعن طريق ذلك يتم رفع المياه بالضخ إلى ارتفاع عشرات الأمتار ويتم دفعها بقول النقل على طول ساحل سيناء وفي قناة مفتوحة[٥٣]، فتتوزع منها قنوات فرعية لري أراضي سيناء، ومن ثم يتم نقل المياه إلى شمال النقب، بإمكان المشروع أن ينقل سعة مليار متر مكعب لري صحراء النقب منها(١٥٠) مليون متر مكعب لقطاع غزة، يتميز المشروع من وجهة النظر الإسرائيلية هو ضمان استمرارية جريان المياه وحل مشكلة التخزين[٥٤].

من جانب آخر، أعلن السادات في السادس من أيلول ١٩٧٩، في مدينة حيفا، إنه يرغب في توصيل جزء من مياه النيل لصحراء النقب في إطار التعاون مع إسرائيل كدليل على حسن الجوار، وإنه سوف يتم العمل به بعد عام ١٩٨٠، أي عندما ينتهي من إنشاء السحارة التي ستحمل مياه النيل تحت قناة السويس، وبالفعل أعطى السادات في السابع والعشرون من تشرين الثاني ١٩٧٩، إشارة للبدء العمل في تنفيذ(ترعه السلام)، لمد مياه النيل إلى القدس، ليكون بمثابة(مياه زمزم الجديد)، يرتوي منها على حد تعبير السادات المؤمنون بالأديان السماوية الثلاثة[٥٥].

رد رئيس الوزراء الإسرائيلي (مناحيم بيغن Menahem Begin) [٥٦]، على تصريح السادات بتذكيره إن محادثاتهما في ١٩٧٩، كانتْ قد تناولتْ اقتراحاً مزدوجاً من السادات وهو نقل مياه النيل لري النقب دون ذكر نقل المياه إلى القدس مطلقاً مقابل الدخول في مفاوضات لحل مشكلة القدس[٥٧].

يظهر أن ذلك الردّ أغضب السادات، فصرح بأنه ذهب لأقصى مدى في محاولة حث رئيس الوزراء الإسرائيلي على احترام حقوق العرب المسلمين في القدس، ووقف الأنشطة الاستيطانية القائمة، مؤكداً إنه قدّم عرض لتزويدهم بجزء من حصة مصر من مياه النيل، وذلك للاستخدام في إعادة تأهيل المستوطنين في النقب وإخلائهم للضفة الغربية وغزة، وجعل ذلك الاقتراح معلقاً على تعاون(إسرائيل) في حل مشكلة القدس والمستوطنات[٥٨].

يبدو إن السادات حبذ المشروع، ولكن تراجع أمام حملات المعارضة الشديدة في مصر، إذ واجهتْ معارضة من قبل وزير الري عبد العظيم أبو العطا، والأحزاب السياسية في رفضها التام في توصيل مياه النيل إلى(إسرائيل)[٥٩]. أثار ذلك الموقف(إسرائيل)، فكان ردها على الحكومة المصرية هو تحريض أثيوبيا بتقديم مذكرة في السابع عشر من آيار ١٩٨٠، تشكو فيها مصر وتعلن احتجاجها على تصريحات الرئيس السادات عن عزمه تنفيذ " **مشروع زمزم الجديد** " وإجراء تغييرات في مجرى نهر النيل ولو بالقوة العسكرية إذا اقتضى الأمر ذلك[٦٠].

بدأتْ (إسرائيل) باستخدام سياستها ضد مصر، فأرسلتْ إسرائيل بشكل سري عدد كبير من خبرائها لإجراء أبحاث وإقامة مشروعات ري في أثيوبيا، نتج عن ذلك اجتماع عقد في تل أبيب بين أعضاء الكنسيت ووزراء إسرائيليين وأثيوبيين، تم الاتفاق على إقامة سدود لتوليد الطاقة الكهربائية والتوسع في الزراعي[٦١].

أعلنتْ أثيوبيا عن ذلك في مؤتمر دولي انعقاد تحت إشراف الأُمم المتحدة عام ١٩٨١، للدول النامية، فقدّمتْ أثيوبيا قائمة أربعين مشروعاً لري يقع معظمها على حوض النيل الأزرق وحوض السوباط، بهدف الحصول على مساعدات مالية من المانحين إذ أعلنتْ " **إنه في حالة**

عدم توفر إتفاق مع جيرانها في أرض النيل، فإنها تحتفظ بحقها في تنفيذ مشروعاتها من جانب واحد "[٦٢].

والواضح أن هدف المشروعات الأثيوبية على نهر النيل لايتحدد بتوليد الطاقة الكهربائية فحسب، وإنما الإفادة منه للري وتوسيع الرقعة الزراعية عن طريق تحويل مجرى النيل الأزرق نحو المناطق الأثيوبية الداخلية، وعن طريق تلك المشاريع تستطيع حجز ما يقارب (٤٠) ملياراً متر مكعب، أي بمعنى حرمان مصر(١,٣٧٥) مليون هكتار من الأراضي الزراعية، والتي تعادل نصف الأراضي الزراعية، وبذلك تتحول تلك الأراضي إلى أراضي صحراوية أو إن الأمر سيكون في غاية الخطورة لمصر في حالة عدم احترام اثيوبيا للمعاهدات الدولية التي اعتمدتْ عليها الكثير من الدول في تنظيم علاقاتها.

رأى السادات الموقف الأثيوبي، كان بتحريض من(إسرائيل)، وبذلك استطاعتْ الأخيرة أن تلقن مصر درساً لاتنساه بعد رفضها توصيل مياه النيل إليها، كانتْ عبارة عن رسالة موجه ضد مصر لرفضها توصيل مياه النيل إلى النقب، ستتحمل مصر خسارة أكثر من(٧) مليارات من الأمتار المكعبة من مياه النيل، بسبب المشروعات المائية التي تنجزها أثيوبيا بمساعدة (إسرائيل) [٦٣]، ورأى الإسرائيليون إن هذا الدرس يرغم مصر في إعادة النظر والعمل على توصيل مياه النيل إلى(إسرائيل) ويضع مصر في أزمة مائية حقيقية[٦٤].

بالمقابل أعلنتْ مصر، إنها لاتسمح لأي دولة من دول الحوض أن تملي سياستها عليها، وإن للجيش المصري خطط طوارئ للتدخل المسلح، وصرح السادات بأن المسألة الوحيدة التي يمكن أن تعود بمصر إلى الحرب مرة أُخرى هي المياه وكان تحذيره موجهاً بنحو مباشر نحو أثيوبيا وإسرائيل[٦٥].

الخاتمــة

يظهر من هذا البحث الموجز إن نهر النيل من أهم الأهداف الإسرائيلية التي طالما سعتْ(إسرائيل) للاستفادة منه، عن طريق تحويل حصة من مياهه إلى تل أبيب عبر مصر؛ إلا إن محاولاتها بآتْ بالفشل مع ذلك استمرتْ المخططات الصهيونية في التقارب مع دول حوض النيل ولاسيما أثيوبيا، فثمة مسوغات تنطوي على أهداف(إسرائيل) في تدعيم وجودها بالمنطقة محاولةً كسر العزلة التي فرضتها عليها مصر في أعقاب مؤتمر باندونغ عام ١٩٥٥، عن طريق إقامة تحالفات إسرائيلية مع القوى الإقليمية غير العربية كأثيوبيا، وبالمقابل استهدفتْ أثيوبيا عن طريق تعاونها مع إسرائيل إلى ضمان أمنها وتقوية مركزها الإقليمي، فضلاً عن العامل الاقتصادي كان لهُ دوراً كبيراً في دفع (إسرائيل) إلى التقرب من أثيوبيا، بالمقابل كانتْ أثيوبيا ترغب في إيجاد صديق قوي في المنطقة لتوازن به علاقتها مع بعض الدول العربية، إن كِلا الطرفين قد سعيا لتوطيد علاقتهما في العديد من الجوانب ما أنعكس سلباً على مصر نتيجة

تعرضها للخطر في مجال أمنها المائي من جراء زيادة النفوذ (الإسرائيلي) في أثيوبيا وقربها من منابع نهر النيل، ومن ثم يشكل تهديداً أمنياً لمصر وسياسة ضغط على الحكومة المصرية.

على ما يبدو إن هناك مصالح مشتركة بين إسرائيل وأثيوبيا وهي السعي لإنهاء المحاولات الحدودية، وهي إحدى مشكلات إسرائيل مع العرب، وكذلك مشكلة أثيوبيا مع مصر والسودان، أي إن هدف الطرفين هو السعي لتهديد الأمن العربي بواسطة مياه النيل، لذا استخدمتْ(إسرائيل) إثيوبيا كأداة ضغط على مصر لحل مشكلتها المائية، انطلاقاً من أهمية المياه في تدعيم وجودها ونجاح مشروعها الاستيطاني في فلسطين واستمراره.

الهوامش:

(١) التوراة، سفر التكوين: ١٨/١٥؛ نقلاً عن محمد سالمان طابع، مصر وأزمة مياه النيل، آفاق الصراع والتعاون، القاهرة، دار الشروق للنشر، ٢٠١٢، ص٤٢٤.

(٢) ولد في مدينة بودابست في عام ١٨٦٠. انتقل إلى فينا في عام ١٨٧٨. عمل بصفة مراسل صحفي في باريس في المدة الواقعة بين عامي ١٨٩١ و١٨٩٥. وبتأثير ما لاحظه من تنامي العداء لليهود في فرنسا، أدرك أن الحل الوحيد لذلك هو خلق دولة يهودية. توفي في عام ١٩٠٤.

Encyclopaedia Judaica, Vol.8, Jerusalem, 1974 P.407.

(٣)حسين موسى، أثيوبيا بين التواجد المصري والحضور الإسرائيلي في حوض النيل، القاهرة، المكتب العربي للنشر، ٢٠١٧، ص١٢٦.

(٤)حسن بكر، المنظور المائي للصراع العربي الإسرائيلي، " مجلة السياسة الدولية "، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد(١٠٤)، ١٩٩١، ص ١٣٩.

(٥)كامل الزهيري، النيل في خطر، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٨، ص ٩٩-١٠٠.

(٦)زبيده محمد عطا، الأطماع الإسرائيلية في أفريقيا والنيل، القاهرة، ٢٠١٦، ص٤٨.

(٧)مهند النداوي، إسرائيل في حوض النيل، دراسة في الإستراتيجية الإسرائيلية، القاهرة، ٢٠١٣، ص٨٨.

(٨)زكي البحيري، مصر ومشكلة مياه النيل، أزمة سد النهضة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٦، ص٢٧٨.

(٩)نجلة عجيل الآلوسي، الموارد المائية في أثيوبيا وأثرها في الأمن القومي العربي، رسالة ماجستير(غير منشورة)، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، ٢٠٠٢، ص٨٨.

(١٠) عبد الهادي عبد الله عثمان، الوجود الإسرائيلي في أفريقيا وأثره على دول أدنى حوض النيل – السودان ومصر، السودان، معهد البحوث والدراسات الإستراتيجية، ٢٠١٣، ص٦.

(١١) مهند النداوي، المصدر السابق، ص٧٤.

(١٢) وسام علي كيطان، سد النهضة الأثيوبي وأثره في الأمن المائي في مصر والسودان، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، جامعة ديالى، كلية التربية، ٢٠١٧، ص١٩٥.

(١٣) ولد في الثالث والعشرين من تموز ١٨٩٢، نصب في ١٩١٦، وريثاً حاكماً لإمبراطورية أثيوبيا، وبعد أن حقق سلطته السياسية على القبائل المتنافسة التي كانتْ تتنازع بشدة توج إمبراطور عام ١٩٣٠، تم إسقاطه بانقلاب عسكري، وبعد وصول القوات المسلحة إلى السلطة قاموا باغتياله في عام ١٩٧٦. يُنظر: ممتاز العارف، الأثيوبيين بين مأرب والحسوم، بيروت، منشورات العصرية، ١٩٧٥، ص٤٢٤.

(١٤) ولد في الخامس عشر من كانون الثاني ١٩١٨، تخرج من الكلية الحربية في تموز ١٩٣٨، وهو أحد قادة ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢، ونائب رئيس الوزراء (١٨ حزيران ١٩٥٣– شباط ١٩٥٤)، رئيس مجلس قيادة الثورة عام ١٩٥٦، وتولى رئاسة الجمهورية المصرية في الثالث والعشرين من تموز ١٩٥٦، حتى وفاته أثر نوبة قلبية في الثامن والعشرون من أيلول ١٩٧٠. يُنظر: عبد القادر ياسين، جمال عبد الناصر، رؤية متعددة الزوايا، دمشق، دار الكتاب المصري، ٢٠٠٨، ص١٢.

(١٥) نفيسه سعد الدين عبد الخالق، التطور التأريخي للعلاقات المصرية – الإفريقية ١٩٥٢ إلى ١٩٦٧، رسالة ماجستير(غير منشورة)، القاهرة، معهد الدراسات الإفريقية، ١٩٩٣، ص٤٥.

(١٦) سيرين خالد الهاشمي، تطور العلاقات (الإسرائيلية – الأثيوبية)، جامعة بغداد، مركز الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٨، ص١٢.

(١٧) تأسستْ شركة تاحال عام ١٩٥٢، للإشراف والتنفيذ على استثمار المشروعات الهندسية المائية التي يتطلبها في تحقيق المخططات والأهداف الصهيونية وللمزيد يُنظر: صبحي

كحالة، المشكلة المائية في إسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربي–الإسرائيلي، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠، ص١١.

(١٨) سامي صبري عبد القوي، العلاقات الأثيوبية–الإسرائيلية وانعكاساتها على الأمن القومي العربي(١٩٦١–١٩٩٣)، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠١٦، ص٤٥٦.

(١٩) خالد مشرف عيدان، العلاقات المصرية–الأثيوبية بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير(غير منشورة)، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٦، ص١٤٦.

(20) Erlich Haggai, The cross and river, Ethiopia, Egypt and the Nile, United States of America, Lynne Rienner Publisher, Inc, 2002, P. 136.

(٢١) شيرين مبارك، نهر النيل في العلاقات المصرية–الإثيوبية، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠١٠، ص٣٠٤–٣٠٥.

(٢٢) ولد في بولندا عام ١٨٨٦. هاجر إلى فلسطين عام ١٩٠٦، تولى رئاسة الأهستدروت وهو اتحاد عمالي، وفي الرابع عشر من آيار ١٩٤٨، ألقى بياناً أعلن فيه تأسيس دولة إسرائيل، وأُختير ليكون أول رئيس وزراء للدولة الجديدة، شغل مناصب عدة، توفي عام ١٩٧٣.
Encyclopedia, Behrman House, Inc, New York, 1976, P. 47.

(٢٣) خالد مشرف عيدان، المصدر السابق، ص١٤٦.

(٢٤) سامي صبري عبد القوي، المصدر السابق، ص٤٦٠؛ شيرين مبارك، المصدر السابق، ص٣٠٤–٣٠٥.

(٢٥) ياسر علي هاشم، الأبعاد السياسية والاقتصادية والقانونية لأزمة المياه، " مجلة السياسة الدولية"، العدد (١٠٤)، نيسان ١٩٩١، ص١٥٢.

(٢٦) قام حرس الإمبراطور بمحاولة انقلاب في كانون الأول ١٩٦٠، بقيادة منجستو أثناء زيارة هيلاسيلاسي للبرازيل، ولكن قوات الجيش تصدت للأنقلابيين وتمكنتْ من القضاء عليهم. يُنظر: محمد عبد المؤمن، مصر والصراع حول القرن الإفريقي ١٩٤٥–١٩٨١، القاهرة، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠١١، ص٢٠١. هناك رأي آخر يذكر إن قاد الانقلاب(أصفا واحم) اكبر أبناء الإمبراطور والبالغ من العمر(٤٠)عاماً، لكن انقلابه لم ينجح بسبب اختلاف بين موقف الكنيسة الرافض والجيش المؤيد لهُ. يُنظر: راشد البراوي، الحبشة بين الإقطاع والعصر الحديث، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦١، ص١٨٠–١٨٥.

(٢٧) سامي صبري عبد القوي، المصدر السابق، ص ٤٦١–٤٦٢.

(٢٨) فائق كاظم منسف، التغلغل الإسرائيلي في الساحل الغربي للبحر الأحمر ١٩٤٧-١٩٧٩، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، معهد التأريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، ٢٠٠٤، ص١٣٧.

(29) Erlich Haggia, Op. Cit., P. 161.

(٣٠) محمد عبد المؤمن، المصدر السابق، ص ١٨٥.

(٣١) حسن بكر، المصدر السابق، ص١٤١.

(٣٢) زكي البحيري، المصدر السابق، ص٢١٩.

(٣٣) رشدي سعيدة، نهر النيل: نشأته واستخدام مياهه في الماضي والمستقبل، القاهرة، دار الهلال للنشر، ١٩٩٣، ص٣٠٥.

(34) Juhar ademnu, The question of the Nile in Ethio- Egyption Relations: Challemgees and opportunities, MA Thesis, Addis Ababa University, Addis Ababa, 2002, P. 53.

(٣٥) ولد في الخامس والعشرون من كانون الأول ١٩١٨، التحق بالكلية الحربية عام ١٩٣٨، اشترك في ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢، وتقلد مناصب وزارية عدة، وأصبح نائباً لرئيس الجمهورية جمال عبد الناصر، أصبح رئيساً لمصر بعد وفاة عبد الناصر، أُغتيل في ٦ تشرين الأول ١٩٨١، في أثناء حضوره العرض العسكري الذي أقامته القوات المسلحة المصرية بمناسبة الذكرى السنوية لحرب رمضان، ١٩٧٣، وهو ما عرف بـ(حادث المنصة). لمعي المطبعي، موسوعة هذا الرجل من مصر، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٧، ص ١٠٦-١٠٩.

(٣٦) محمد عبد المؤمن، المصدر السابق، ص٢٠٥.

(٣٧) عبد التواب عبد الحي، النيل والمستقبل، ماذا جرى للنيل ولمنابعه الإستوائية والأثيوبية، القاهرة، مركز الأهرام، ١٩٨٨، ص١٣٩.

(38) Juhar Ademun, Op. Cit., P. 53.

(٣٩) سامي صبري عبد القوي، المصدر السابق، ص ٤٦١-٤٦٢.

(٤٠) صبحي كحالة، المصدر السابق، ص٥٠.

(٤١) زكي البحيري، المصدر السابق، ص٢٨١.

(٤٢) عبد العظيم أبو العطا وآخرون، نهر النيل الماضي والحاضر والمستقبل، القاهرة، ١٩٨٤، ص١١٢.

(٤٣) أسقطتْ القوات المسلحة هيلاسيلاسي وأعلنتْ عن قيام نظام عسكري يحكم البلاد بشكل مؤقت، وضمتْ اللجنة العسكرية التي تسلمتْ الحُكم من(١٢٠) عضواً، ومن أبرزهم(أمال عندوم Amal Andom)، الارتيري الجنسية الذي كان رئيس اللجنة العسكرية الذي أسقط

نظام الإمبراطور. يُنظر: رحيم علي حمد، حركة الكفاح المسلح في أرتيريا(١٩٦١-١٩٩١)، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة المنصورة، كلية الآداب، ٢٠١٥، ص٦٢-٦٣.

(٤٤) حيدر علي حسين، أثيوبيا والأمن القومي العربي، رسالة ماجستير(غير منشورة)، الجامعة المستنصرية، معهد القائد للدراسات القومية، ٢٠٠١، ص٣٥.

(٤٥) فائق كاظم منسف، المصدر السابق، ص١٣٨.

(٤٦) رئيس الحكومة الأثيوبية، ولد عام ١٩٣٧، التحق بمركز تدريب الأكاديمية عام ١٩٥٧، وتخرج من الكلية العسكرية عام ١٩٧٤، برتبة ضابط صف، واشترك عام ١٩٧٤، بالإنقلاب العسكري ضد هيلاسيلاسي، وفي شباط ١٩٧٧، أعلن نفسه رئيساً للدولة، بعد تنفيذها سلسلة من الإعدامات الدموية داخل اللجنة العسكرية، وكان يلقب بـ(النجاشي الأحمر)، إنهار حكمه وفر خارج البلاد في آيار ١٩٩١. يُنظر: لطفي جعفر فرج، الرئيس منغستو هيلا ميريام، دراسة في الشخصية ودورها القيادي، بغداد، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، ١٩٨٤، ص٤٠٣.

(٤٧) الأينانيا: حركة تمرد ظهرتْ في جنوب السودان بقيادة أميليو تافانق وجوزيف لاقو، تشكلتْ بالأساس من الأشخاص الذين خدموا في الفرقة الإستوائية التي تمردتْ عام ١٩٥٥، ومن الجنوبيين الذين خرجوا من السجون ومن الذين تم الإعفاء عنهم من الحُكم العسكري، للمزيد يُنظر: منى حسين عبيد، الأحزاب الاتحادية في السودان ١٩٤٤-١٩٦٩، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، ٢٠٠٤، ص٢٠١.

(٤٨) ياسر هاشم: الابعاد السياسية والاقتصادية والقانونية لأزمة المياه. مجلة السياسية الدولية، القاهرة، مؤسسة الاهرام، العدد (١٠٣)، ابريل، ١٩٩١، ص١٥٢.

(٤٩) خلود محمد خميس، سياسة أثيوبيا الإقليمية المعاصرة تجاه دول الجوار الجغرافي العربي، رسالة ماجستير(غير منشورة)، الجامعية المستنصرية، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٦، ص٧٦.

(٥٠) سعيد هجرسي، مصر هبه النيل وهبه المصريين، مجلة المنار، العدد(٢٤)، ١٩٨٨، ص٧٦.

(٥١) فائق كاظم منسف، المصدر السابق، ص١٣٨.

(٥٢) سامر مخيمر خالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية، الحقائق والبدائل الممكنة، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، ١٩٩٦، ص١٠٤-١٠٥.

(٥٣) محمد جواد علي، محمد أحمد السامرائي، دور المياه في العلاقات العربية الإفريقية، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد(١٣)، نيسان ٢٠١٠، ص٣٠.

(٥٤) محمد سالمان طابع، المصدر السابق، ص٤٢٨.

(٥٥) حيدر علي حسين، المصدر السابق، ص٣٦.

(٥٦) سياسي صهيوني ولد عام ١٩١٣، في روسيا البيضاء، حصل على شهادة القانون من جامعة وارشو، عمل بالصحافة، وإنضم إلى منظمة بيتار اليهودية البولندية، وأصبح رئيساً لها في الحرب العلمية الثانية، سجنه السوفيت ١٩٤٠-١٩٤١، وبعدها هاجر إلى فلسطين ١٩٤٢، ثم أصبح وزيراً عام ١٩٦٧، للمزيد يُنظر: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات، ١٩٩٤، ج٧، ص١٣٤.

(٥٧) نبيل عبد الفتاح، أزمة المياه والمتغيرات في الأمن القومي الإسرائيلي، "مجلة السياسة الدولية"، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد(٦٠)، نيسان ١٩٨٠، ص ١٤٥-١٤٧.

(٥٨) سامي صبري عبد القوي، المصدر السابق، ص٤٤٨.

(٥٩) زكي البحيري، المصدر السابق، ص ٢٨٤-٢٨٥.

(60) Elizabith Dorothea Hecht, Ethiopia Threatens to Block the Nile, Paper presented to the: Symposium on the Nile Basin, Cairo, Institute of African studies, 1981, P. 30.

(٦١) زكي البحيري، المصدر السابق، ص٣٠٢.

(٦٢) رشدي سعيد، نهر النيل: نشأته واستخدام مياهه في الماضي والمستقبل، القاهرة، دار الهلال للنشر، ١٩٩٣، ص٣٠٥.

(٦٣) مجذاب بدر العناد، مشكلات مياه نهر النيل وضرورات التعاون الاقتصادي العربي الأفريقي، مجلة دراسات دولية، بغداد، العدد العاشر، ٢٠٠٢، ص٨-٩.

(٦٤) زكي البحيري، المصدر السابق، ص٣٠٢.

(٦٥) زبيده عطا، الأطماع الإسرائيلية في أفريقيا والنيل، القاهرة، ٢٠١٦، ص٦١-٦٢.

المصادر

اولا: الكتب:

١. حسين موسى، أثيوبيا بين التواجد المصري والحضور الإسرائيلي في حوض النيل، القاهرة، المكتب العربي للنشر، ٢٠١٧.

٢. راشد البراوي، الحبشة بين الإقطاع والعصر الحديث، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦١.

٣. رحيم علي حمد، حركة الكفاح المسلح في أرتيريا(١٩٦١-١٩٩١)، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة المنصورة، كلية الآداب، ٢٠١٥.

٤. رشدي سعيد، نهر النيل: نشأته واستخدام مياهه في الماضي والمستقبل، القاهرة، دار الهلال للنشر، ١٩٩٣.

٥. رشدي سعيدة، نهر النيل: نشأته واستخدام مياهه في الماضي والمستقبل، القاهرة، دار الهلال للنشر، ١٩٩٣.

٦. زبيده عطا، الأطماع الإسرائيلية في أفريقيا والنيل، القاهرة، ٢٠١٦.

٧. زبيده محمد عطا، الأطماع الإسرائيلية في أفريقيا والنيل، القاهرة، ٢٠١٦.

٨. زكي البحيري، مصر ومشكلة مياه النيل، أزمة سد النهضة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٦.

٩. سامر مخيمر خالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية، الحقائق والبدائل الممكنة، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، ١٩٩٦.

١٠. سعيد هجرسي، مصر هبه النيل وهبه المصريين، مجلة المنار، العدد(٢٤)، ١٩٨٨، ص٧٦.
١١. سيرين خالد الهاشمي، تطور العلاقات (الإسرائيلية – الأثيوبية)، جامعة بغداد، مركز الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٨.
١٢. صبحي كحالة، المشكلة المائية في إسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربي–الإسرائيلي، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠.
١٣. عبد التواب عبد الحي، النيل والمستقبل، ماذا جرى للنيل ولمنابعه الإستوائية والأثيوبية، القاهرة، مركز الأهرام، ١٩٨٨.
١٤. عبد العظيم أبو العطا وآخرون، نهر النيل الماضي والحاضر والمستقبل، القاهرة، ١٩٨٤.
١٥. عبد القادر ياسين، جمال عبد الناصر، رؤية متعددة الزوايا، دمشق، دار الكتاب المصري، ٢٠٠٨.
١٦. عبد الهادي عبد الله عثمان، الوجود الإسرائيلي في أفريقيا وأثره على دول أدنى حوض النيل – السودان ومصر، السودان، معهد البحوث والدراسات الإستراتيجية.
١٧. عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات، ١٩٩٤، ج٧.
١٨. كامل الزهيري، النيل في خطر، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٨.
١٩. لطفي جعفر فرج، الرئيس منغستو هيلا ميريام، دراسة في الشخصية ودورها القيادي، بغداد، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، ١٩٨٤.
٢٠. محمد عبد المؤمن، مصر والصراع حول القرن الإفريقي ١٩٤٥–١٩٨١، القاهرة، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠١١.
٢١. ممتاز العارف، الأثيوبيين بين مأرب والحسوم، بيروت، منشورات العصرية، ١٩٧٥.
٢٢. مهند النداوي، إسرائيل في حوض النيل، دراسة في الإستراتيجية الإسرائيلية، القاهرة، ٢٠١٣.
٢٣. ياسر هاشم: الابعاد السياسية والاقتصادية والقانونية لأزمة المياه. مجلة السياسية الدولية، القاهرة، مؤسسة الاهرام، العدد (١٠٣)، ابريل، ١٩٩١

ثانيا: البحوث والمجلات

١. حسن بكر، المنظور المائي للصراع العربي الإسرائيلي، " مجلة السياسة الدولية "، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد(١٠٤)، ١٩٩١.
٢. مجذاب بدر العناد، مشكلات مياه نهر النيل وضرورات التعاون الاقتصادي العربي الأفريقي، مجلة دراسات دولية، بغداد، العدد العاشر، ٢٠٠٢، ص٨–٩. محمد جواد

علي، محمد أحمد السامرائي، دور المياه في العلاقات العربية الإفريقية، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد(١٣)، نيسان ٢٠١٠.
٣. نبيل عبد الفتاح، أزمة المياه والمتغيرات في الأمن القومي الإسرائيلي، "مجلة السياسة الدولية"، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد(٦٠)، نيسان ١٩٨٠.
٤. ياسر علي هاشم، الأبعاد السياسية والاقتصادية والقانونية لأزمة المياه، " مجلة السياسة الدولية"، العدد (١٠٤)، نيسان ١٩٩١.

ثالثا: الرسائل والاطاريح

١. حيدر علي حسين، أثيوبيا والأمن القومي العربي، رسالة ماجستير(غير منشورة)، الجامعة المستنصرية، معهد القائد للدراسات القومية، ٢٠٠١.
٢. خالد مشرف عيدان، العلاقات المصرية–الأثيوبية بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير(غير منشورة)، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٦، ص١٤٦.
٣. خلود محمد خميس، سياسة أثيوبيا الإقليمية المعاصرة تجاه دول الجوار الجغرافي العربي، رسالة ماجستير(غير منشورة)، الجامعية المستنصرية، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٦.
٤. سامي صبري عبد القوي، العلاقات الأثيوبية–الإسرائيلية وانعكاساتها على الأمن القومي العربي(١٩٦١–١٩٩٣)، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠١٦.
٥. شيرين مبارك، نهر النيل في العلاقات المصرية–الإثيوبية، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠١٠، ص٣٠٤–٣٠٥.
٦. فائق كاظم منسف، التغلغل الإسرائيلي في الساحل الغربي للبحر الأحمر ١٩٤٧–١٩٧٩، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، معهد التأريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، ٢٠٠٤.
٧. منى حسين عبيد، الأحزاب الاتحادية في السودان ١٩٤٤–١٩٦٩، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، ٢٠٠٤.
٨. نجلة عجيل الآلوسي، الموارد المائية في أثيوبيا وأثرها في الأمن القومي العربي، رسالة ماجستير(غير منشورة)، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، ٢٠٠٢، ص٨٨.
٩. نفيسه سعد الدين عبد الخالق، التطور التأريخي للعلاقات المصرية – الإفريقية ١٩٥٢ إلى ١٩٦٧، رسالة ماجستير(غير منشورة)، القاهرة، معهد الدراسات الإفريقية، ١٩٩٣.
١٠. وسام علي كيطان، سد النهضة الأثيوبي وأثره في الأمن المائي في مصر والسودان، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، جامعة ديالى، كلية التربية، ٢٠١٧.

رابعا: المصادر الاجنبية

1. Elizabith Dorothea Hecht, Ethiopia Threatens to Block the Nile, Paper presented to the: Symposium on the Nile Basin, Cairo, Institute of African studies, 1981.
2. Erlich Haggai, The cross and river, Ethiopia, Egypt and the Nile, United States of America, Lynne Rienner Publisher, Inc, 2002.
3. Juhar ademnu, The question of the Nile in Ethio- Egyption Relations: Challemgees and opportunities, MA Thesis, Addis Ababa University, Addis Ababa, 2002.

خامسا: الموسوعات

1. Encyclopedia Judaica, Vol.8, Jerusalem, 1974.
2. Encyclopedia, Behrman House, Inc, New York, 1976.